الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

النفط الكويتي ينخفض إلى 47,9 دولارا

خسر سعر برميل النفط الكويتي 25 سنتا في تداولات يوم الخميس الماضي ليبلغ 47,92 دولارا مقابل 48,17 دولارا للبرميل في تداولات يوم الأربعاء الماضي وفق بيانات مؤسسة البترول الكويتية. وتراجعت العقود الآجلة للخام في ختام تعاملات الأسبوع لتفقد جزءا من المكاسب الكبيرة للجلسة السابقة وسط استمرار المعاناة بقطاع النفط إثر الإعصار هارفي الذي أوقف نحو ربع طاقة التكرير الأميركية. ونزل عقد برنت الجديد تسليم نوفمبر 21 سنتا أو 0,4٪ إلى 52,65 دولارا للبرميل، فيما انخفض الخام الأميركي غرب تكساس الوسيط 35 سنتا بما يعادل 0,7٪ إلى 46,88 دولارا للبرميل.

بفضل الاحتياطيات الضخمة واستمرار تمويل المشاريع التنموية

المصارف الكويتية عبرت أزمات أكبر من انهيار النفط

أصول «الوطني» 24,2 مليار دينار بنهاية 2016 ومحفظته الائتمانية 32٪ من إجمالي الإقراض المصرفي

أصول «بيتك» 16,5 مليار دينار.. أكبر البنوك الإسلامية في الكويت

عدد المصارف يجعل الكويت سوقاً مكتظة بالبنوك

هناك 15 فرعاً بنكياً لكل 100 ألف نسمة مقابل المعدل العالمي البالغ 13 فرعاً

2016 وضع ضغوطاً على الأرباح ونمو الائتمان

محمود عيسى

قالت مجموعة اوكسفورد بيزنس جروب انه في ظل انخفاض أسعار النفط الذي استمر منذ أواخر عام 2014، وجدت القطاعات المصرفية في دول مجلس التعاون الخليجي نفسها تحت رقابة صارمة، والكويت ليست استثناء من هذا القول. غير ان احتياطيات الكويت الضخمة مكنتها من الاستمرار في تمويل المشاريع التنموية التي يعتمد عليها الكثير من الأعمال التجارية. وعلى الرغم من أن التحديات التي برزت عام 2016 وضعت ضغوطا على الارباح ونمو الائتمان، الا أنها لم ترق الى مستوى يهدد استقرار القطاع. ولكن ثمة تحديات لازالت ماثلة، حيث كشف الانكماش الاقتصادي الأخير اعتماد القطاع المصرفي على الإنفاق الحكومي فيما اصبحت بعض المجالات غير المستغلة في الاقتصاد هدفا لتحقيق كفاءات جديدة آخذة في الظهور كأولويات رئيسية للصناعة في العام المقبل.

خلفية تاريخية

واستعرضت المجموعة نشاط القطاع المصرفي الكويتي خلال تاريخه الطويل نسبيا ضمن النشاطات المصرفية في دول مجلس التعاون الخليجي، وقالت ان هذا القطاع تمكن من النجاة من صدمات اقتصادية أكبر بكثير من السيناريو الحالي لأسعار النفط، علما بان تاريخ الصناعة المصرفية الكويتية يعود الى مطلع اربعينيات القرن الماضي، ما جعلها واحدة من أقدم قطاعات الخدمات المالية في مجلس التعاون.

وأشارت الى ان أول بنك تم تأسيسه في الكويت هو بنك الكويت والشرق الأوسط البريطاني الذي منح امتيازا لمدة 30 عاما قبل أن تشتري الحكومة 51٪ من أسهمه خلال عهد تأميم البنوك في كافة دول الخليج، والذي شهد ازدهار العمليات المصرفية، وكان بنك الكويت الوطني اول بنك محلي يفتتح في المنطقة عام 1952، وتمكن بسرعة من تكريس دوره قائدا اقليميا في المنطقة من حيث النمو والابتكار. وسرعان ما تبعه ظهور بنوك اخرى مثل بنك التسليف والادخار والبنك الصناعي والبنك العقاري، وهي بنوك متخصصة بتمويل قطاعات بعينها، وتزامن ظهور هذه البنوك وازدهارها مع تزايد الهيمنة الحكومية على القطاع المصرفي.

البنك المركزي الكويتي

وقالت المجموعة ان الكويت كانت قبل استقلالها تتداول خليطا من عملات مختلفة منها الروبية الهندية والروبية الخليجية، ولكن مجلس النقد الكويتي الذي تأسس عام 1960 انهى هذا الوضع واصدر الدينار الكويتي كعملة وطنية بدأ تداولها عام 1961، كما تأسس بنك الكويت المركزي عام 1968 ليحل محل مجلس النقد، واصبح منذ ذلك الوقت الهيئة الرقابية على النظام المصرفي الكويتي.

الأزمات المالية السابقة

استعرضت المجموعة الازمات المالية السابقة التي تعرض لها النظام المصرفي وكان على رأسها ازمة سوق المناخ في عام 1982 والتي ولدت ديونا في صورة شيكات معادة لعدم توافر الرصيد الكافي لتغطيتها، وتجاوزت 26 مليار دينار، ووضعت البنوك الكويتية في ازمة خانقة حيث اصبح البنك الوطني، الوحيد في الكويت الذي ظل قادرا على الدفع، فيما اضطر بنك الكويت المركزي إلى إنقاذ عدد من المؤسسات ذات الأهمية النظامية. وتمثلت ردة فعل الجهات المسؤولة على المدى البعيد في فرض رقابة أشد على القطاع، ولكن حرب الخليج 1990 ــ 1991 خلقت اضطرابا تاما للقطاع المصرفي مرة أخرى، حيث اغلقت كل فروع البنوك، وغادر الموظفون الأجانب البلاد، فيما تعرضت رؤوس أموال البنوك والاصول الاخرى للسرقة، ودمر عدد كبير من الوثائق المالية.

وفي الآونة الأخيرة خلقت الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008 تحديات لاستقرار القطاع المالي، وجاءت أزمة السيولة العالمية بعد فترة من النمو المطرد للمؤسسات المالية الكويتية، ونمت موجودات القطاع المصرفي بأكثر من الضعف بين عامي 1996 و2006، من 11,5 مليار دينار إلى 26,9 مليار دينار وفقا لبيانات البنك المركزي. وعندما حلت الأزمة، تمكنت البنوك الكويتية الخاضعة للتنظيم الصارم من مواجهة الازمة فيما تضررت بشدة شركات الاستثمار بسبب نشاطاتها القائمة على الاقتراض الرخيص من البنوك للاستثمار في سوق العقارات المزدهر، الامر الذي جعلها عرضة لخسائر كبيرة.

الاسواق الحالية

يتألف القطاع المصرفي الكويتي الحديث من مزيج متنوع من المؤسسات المحلية والأجنبية، وتواجه الاخيرة قيودا على عدد الفروع التي يمكن لها تشغيلها، وبالتالي فان البنوك المحلية تملك نصيب الاسد من أصول القطاع المصرفي. وفي عام 2017 بلغ عدد البنوك الكويتية المرخصة 11 مصرفا كويتيا بالاضافة الى 12 مصرفا اجنبيا، ما يجعل الكويت بحق سوقا مكتظة بالبنوك، حيث قدر البنك الدولي ان هناك 15 فرعا لبنك تجاري لكل 100 الف نسمة في 2015 مقابل المعدل العالمي البالغ 13 فرعا. كما ان المعدل يتجاوز مثيله في السعودية 8,9 فروع، والامارات 12,1 فرعا.

من ناحية اخرى ينقسم القطاع المصرفي الى بنوك اسلامية وأخرى تقليدية، حيث هناك 5 بنوك اسلامية تستحوذ على 38٪ من الاصول المصرفية، وقد فاق نموها نمو البنوك التقليدية في السنوات الاخيرة.

المنافسة غير المصرفية

يشهد القطاع المصرفي مزيدا من المنافسة من قبل العديد من شركات التمويل وعدد أكبر من الشركات الاستثمارية. وتتنافس الأولى مع البنوك الكويتية في قطاعات التجزئة مثل تمويل السيارات والإقراض الشخصي، وفي خدمات الشركات مثل تمويل اساطيل النقل والمخزونات والأصول الرأسمالية والعقود، في حين تتنافس شركات الاستثمار البالغ عددها 72 شركة مع المصارف وحدها في مجال إدارة الثروات. وفي عام 2011، قام البنك المركزي بتسليم الجزء الاكبر من مسؤولياته الرقابية الخاصة بهذا القطاع الى هيئة اسواق المال.

اللاعبون الكبار

وقالت المجموعة انه على الرغم من بعض التشرذم في هيكل القطاع المصرفي، فقد هيمن عدد قليل نسبيا على السوق في السنوات الأخيرة. ويستحوذ أكبر مصرفين على نحو 50٪ من إجمالي الإقراض، وفقا للبيانات التي جمعتها مجموعة أرزان المالية، فيما تسيطر البنوك الكويتية «الخمسة الكبرى» من حيث الودائع، على 75٪ من السوق، وهي مدرجة في سوق الكويت للاوراق المالية وهي بنوك تقدم الخدمات المصرفية للافراد والشركات والخزينة والخدمات المالية.

وأكبر هذه البنوك هو الوطني باصول تبلغ 24,2 مليار دينار كما في نهاية عام 2016 ومحفظة اقراض تبلغ 32٪ من اجمالي الائتمان المصرفي، وله شبكة فروع في الخارج منها لندن وباريس وجنيف ونيويورك وسنغافورة وشنغهاي بالاضافة الى السعودية والامارات ومصر والعراق وتركيا.

ويأتي في المركز الثاني بيت التمويل الكويتي باصول تبلغ 16,5 مليار دينار وهو اكبر البنوك الاسلامية في البلاد وثانيها في العالم، وله مكاتب في كل من البحرين والسعودية وتركيا والامارات وألمانيا. ومن اكبر مساهميه الهيئة العامة للاستثمار وادارة الاوقاف الكويتية والهيئة العامة لشؤون القصر ومؤسسة التامينات الاجتماعية.

وياتي في المركز الثالث بنك برقان باصول تبلغ 7,3 مليارات دينار ويليه بنك الخليج البالغة أصوله 5,5 مليارات دينار في المركز الرابع، فيما يحل البنك التجاري الكويتي في المركز الخامس باصول قدرها 4,1 مليارات دينار.

ضريبة القيمة المضافة.. ماذا تعني لعملك؟

في الأول من يناير عام 2018، ستدخل ضريبة القيمة المضافة حيز التنفيذ للمرة الأولى في بعض دول الخليج، وبلا شك، فإن شركات الأعمال الصغيرة تشعر بالقلق حيال التأثيرات المالية والتشغيلية الناتجة عن التزامها بضريبة القيمة المضافة، خاصة أنها قد اعتادت العمل في بيئة الأعمال منخفضة الضرائب. وفي حين ستكون هناك تأثيرات على الأنظمة والبنى التحتية والمهارات والتدريب، لكن هناك أيضا عدد من الفوائد للنظام الضريبي الجديد على الأعمال التجارية والاقتصاد.

الضغوط الاقتصادية

وتعرف ضريبة القيمة المضافة بكونها ضريبة على استهلاك السلع والخدمات، وقد حددت بنسبة 5٪ في جميع دول مجلس التعاون الخليجي، وهذا المعدل هو الأدنى في العالم، حيث تفرض بعض البلدان ضريبة القيمة المضافة بنسبة تتجاوز 20٪. يتم تحصيل ضريبة القيمة المضافة في كل مرحلة من مراحل سلسلة التوريد، من الشركة المصنعة، إلى تاجر الجملة، إلى تاجر التجزئة، حيث يتم فرض ضريبة القيمة المضافة على الشركات في كل نقطة في السلسلة، على سبيل المثال، ترتفع قيمة القطن الخام عندما يتحرك ضمن سلسلة التوريد ليتم تصنيعه في نهاية المطاف إلى «تي شيرت»، أو إلى المنتج النهائي.

وسيتم إعفاء بعض القطاعات من دفع ضريبة القيمة المضافة، مثل قطاعات الرعاية الصحية والتعليم وبعض الأطعمة، وبعض أنواع المعاملات التجارية العقارية والنقل المحلي، ولكن قد تختلف هذه الإعفاءات بين البلدان الأعضاء، أما صادرات السلع خارج دول مجلس التعاون الخليجي فستصبح بنسبة صفر، مما يعني أنه يمكن للمصدرين المطالبة باسترداد الضرائب.

وتعتبر ضريبة القيمة المضافة طريقة فعالة وشفافة للحكومات لزيادة إيراداتها، ويتوقع صندوق النقد الدولي أن تتمكن دول مجلس التعاون الخليجي عند تطبيق ضريبة القيمة المضافة من زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1,5٪، مما سيساعد دول مجلس التعاون الخليجي على تنويع اقتصاداتها بعيدا عن النفط، ويسهم في تنفيذ متطلبات الخدمة العامة.

كيف ستؤثر ضريبة القيمة المضافة على نشاطي التجاري؟

حسبة الضريبة

إذا كان حجم مبيعاتك السنوي يبلغ 375,000 درهم (أو ما يعادله في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى)، فستكون ملزما بالتسجيل كمكلف بدفع الضرائب، أما إذا كانت أعمالك بنسبة 50٪ من هذه القيمة، فيمكنك التسجيل طوعا لضريبة القيمة المضافة، والتي لها مزاياها وعيوبها.

الشيء المهم الذي يجب ملاحظته هو أن ضريبة القيمة المضافة ليست نفقة من نفقات العمل ولكن هي التكلفة التي تصل في نهاية المطاف إلى المستهلك النهائي عندما يشتري المنتج.

المشاريع الكويتية تصيب المستثمر الاجنبي بإحباط كبير

محمود عيسى

اعتبرت مجلة ميد إلغاء مشروع المرحلة الثانية من محطة الزور الشمالية الحلقة الاخيرة في سلسلة الانتكاسات التي يواجهها برنامج تنمية القطاع الخاص الذي تضمن اهدافا طموحة، مشيرة الى ان الغاء المناقصة الخاصة بمشروع شمال الزور 2 المستقل لتوليد الطاقة وتحلية المياه بعد 14 شهرا من تسلم عروض الشركات يمثل صفعة موجعة للفرص المتوخاة لتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البلاد من خلال برنامج الشراكة.

الغاء المناقصات

وقالت المجلة في تحليل بقلم المحلل المتخصص في شؤون الطاقة أندرو روسكو إن قرار الجهات المختصة بإلغاء المناقصة التي طرحت للمرة الأولى في عام 2013، والتي على اثرها دعيت الشركات العالمية المتخصصة لإبداء رغبتها في المشاركة بالمشروع، وضع العديد من العملاء والأطراف المعنية بالمشروع في حالة من القنوط والإحباط نظرا لعدم قدرة الكويت على السير قدما في مشاريعها التنموية ذات الاهمية البالغة.

ومما زاد الطين بلة هو أن الكويت بذلت جهودا كبيرة لاصلاح جهاز الشراكة بين القطاعين وغيرت مسماه من المكتب الفني لدراسة المشروعات التنموية والمبادرات الى هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وقامت بمراجعة قوانين الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وقوانين المشروعات المستقلة لتوليد الكهرباء وتحلية المياه والمقرر تنفيذها بالمشاركة بين القطاعين خلال الفترة بين عامي 2014 و2015 لتحسين الفرص المستقبلية لهذه الشراكة مع القطاع الخاص وذلك بعد ان تجلت مشاكل لدى التعامل مع أول مشاريع الشراكة بين القطاعين وهو مشروع شمال الزور 1 لتوليد الكهرباء وتحلية المياه.

قانون الشراكة

وقال روسكو انه منذ إطلاق قانون الشراكة بين القطاعين في عام 2008، وتأسيس الوحدة المركزية للشراكة بين القطاعين الحكومي الذي يرمي الى الاشراف على برنامج الشراكة الطموح الذي تقدر قيمة المشروعات التي سيشملها 28 مليار دولار، يمكن القول ان مشروع شمال الزور 1 المستقل لتوليد الكهرباء والماء، هو المشروع الوحيد الذي تكلل بالنجاح وبلغ مرحلة التنفيذ. اما العديد من مشروعات الشراكة الاخرى الخاصة بالبنية التحتية الرئيسية الأخرى بدءا بمشروع المترو ومرورا بمشروع سكة الحديد وانتهاء بمشروعات التطوير السياحي، فإن ايا منها لم يكن النجاح حليفه في تحقيق أي تقدم ملموس.

سياسات جديدة

ومضى الكاتب الى القول ان وضع قانون جديد للشراكة بين القطاعين العام والخاص في عام 2014 كان الهدف منه امداد جهاز الشراكة بالمزيد من النفوذ لترسية المشروعات ووضع سياسات جديدة للتغلب على الصعوبات التي تعوق تنفيذ المشروعات بحيث تدخل حيز التنفيذ في وقت مبكر.

وبرغم ذلك وما صاحبه من تفاؤل لدى انطلاقه للمرحلة الجديدة، إلا أن الجهاز الجديد الذي خضع لإصلاحات لم يكن أنجح من سابقيه حتى الآن، ذلك ان إلغاء المرحلة الثانية من مشروع محطة الزور الشمالية لا يمثل فشلا لمشروع ولكنه سينعكس على مجموعة كبيرة من مشروعات محطات الطاقة المستقلة الأخرى المخطط لها والتي ستواجه تأخيرا، مثل مشاريع الخيران والمراحل المستقبلية من الزور. يعتبر انهيار هذا المشروع الذي كان يعتبر رائدا بجميع المقاييس، نقطة قاتمة على صعيد الثقة في قدرة الكويت ويخلق ظلالا من الشك في مضمار تقديم أفضل برامج الشراكة بين القطاعين.

عقبات التنفيذ

وختمت مجلة ميد مقالها بالقول انه برغم امتلاكها واحدا من أكبر صناديق الثروات السيادية في العالم، إلا أن الكويت اصطدمت بالعديد من العقبات لدى عزمها تنفيذ برامج البنية التحتية والتنمية الرئيسية، وذلك ناتج عن عدم التوافق بين الحكومة ومجلس الامة، الامر الذي ادى إلى تكبيل طاقات المؤسسات الحكومية على دفع عجلة المشاريع المهمة نحو التنفيذ.

ومن الجدير بالذكر ان حلول برنامج الشراكة بين القطاعين محل النموذج التقليدي الذي تقوده الدولة اكتسب اهمية متزايدة منذ هبوط أسعار النفط منذ عام 2014، ومن المهم للغاية ان تكتسب الكويت العظة والعبرة من هذه الانتكاسة وتعتبرها درسا تستفيد منه لضمان تنفيذ المشروعات في المستقبل.